



الجزء الثاني من جلسات مؤتمر كلية القانون الكويتية العالمية السابع أكد أهمية تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الحوكمة

المشاركون في مؤتمر «KILAW»: للقضاء الوطني دور بارز في ضمان الاستثمار.. وأدوات التمويل الإسلامي الاستثمارية يمكنها الإسهام الفعال في تحقيق التنمية

آية خليفة



د. معاذ الملا مشاركاً في الجلسة الـ 12

شهد المشاركون في المؤتمر السنوي الدولي السابع لكلية القانون على أهمية الموازنة بين الأولويات الوطنية ومصالح المستثمرين الأجانب، بما يحقق الأهداف المشتركة للطرفين، وذلك من خلال أدوات تشريعية وقانونية وإجرائية. وأضافوا أن وجود قضاي وطني مستقل ومتخصص وسريع في التصدي للمنازعات وحلها من شأنه أن يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، مؤكداً أن هذا الأمر ممكن التحقق من خلال تنمية مهارات القضاة المحليين وتوفير الإمكانيات اللازمة لهم. وأشار المتحدثون إلى أن استخدام التقنيات الذكية المعاصرة يمكنه أن يساعد في تطوير أدوات فصل المنازعات ومن بينها التحكيم.

من جهة أخرى، أكد المشاركون على الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية من شأنها أن تسهل تنقل الاستثمارات المتبادلة وتحقيق الفائدة المشتركة، وهو ما يسهم في رفد القانون الدولي للاستثمار بمزيد من القواعد والسوابق القضائية. وفيما يلي أهم ما جاء في جلسات الجزء الثاني من هذه النقطة:

الجلسة السابعة: دور القضاء الوطني

الجلسة السابعة وعنوانها: «دور القضاء الوطني في مجال تشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية» ترأسها د.صالح العتيبي، العميد المساعد وعميد القبول والتسجيل بالإليانة في كلية القانون الكويتية العالمية، «الضوابط القانونية للاستثمار الأجنبي في الدول النامية» مؤرخاً من المجتمع الدولي منذ مطلع القرن التاسع عشر. شهد تحولا اقتصاديا واجتماعيا متائرا بالافكار التي نادت بحرية الفردية الاقتصادية وتحرير التجارة وسيادة مبدأ المنافسة، حيث أصبح لا مفر للسود النامية على اختلاف صناعاتها أو فلسفتها الاقتصادية والسياسية والتنمية، اعتبار أن الاستثمار الأجنبي يمثل أداة التنمية.

من جانبها، تحدثت من كلية القانون الكويتية العالمية أ.د.إبراهيم القطان عن: «إجراءات التقاضي المطولة وتأثيرها على أعمال الاستثمار»، مؤكدة أن الاستثمار وخاصة الأجنبي يسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع الناتج المحلي للسود. ولقحت القطان أن المستثمر في تخصصه للبيئة الاستثمارية لا يتحقق فقط من حالة الاستقرار السياسي والمردود الإيجابي واتساق التشريعات بالعدالة، بل يتحقق كذلك من استقرار النظام القضائي ونزاهته وضمان عدم ميله لصالح حكومة الدولة المضيفة للاستثمار.

قضاء مستقل ومحايد وموضوعي

من ناحيتها، تناولت عضو هيئة التدريس بكلية القانون في جامعة قطر د. عبد المحسن البري ود.محمد أبو رجب موضوع «دور القضاء في تشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين: دراسة مقارنة»، حيث أكد أن الاستثمار يعد رافداً من روافد الاقتصاد وداعماً رئيسياً للنمو القومي، ويتطلب جذب الاستثمار توفير مناخ آمن تشريعيًا وقضائيًا يسهم بشكل جلي في ذلك، لأن المستثمر الأجنبي لا يغامر إلا إذا تيقن من وجود قضاء مستقل وفعال يطبق النصوص القانونية بكل حياد بما يحقق العدالة والمساواة.

وانتقل الحديث إلى عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة طهران في الجزائر د.محمد بودة الذي قدم ورقة عمل بعنوان: «التحديات التي تواجه القضاء الوطني للتمويل الإسلامي» وأشار فيه إلى مسألة أولوية اختصاص القضاء الوطني الرسمي للبت في منازعات الاستثمار.

التحكيم بالوسائل الذكية

من جانبه، قدم عضو هيئة التدريس بكلية البريبي الجامعية بسلطنة عمان د.محمد

ربيع الدراسة مقارنة بين القانون الكويتي والفرنسي فيما يخص التحكيم بالوسائل الذكية كآلية لتسوية منازعات الاستثمار. درستة التي قال فيها إنه غالباً ما تؤدي المواقف المنهجية مثل أعمال الشغب والثورات والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة إلى إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين الأجانب.

90 اتفاقية استثمارية ثنائية بين الكويت وتركيا

«تطور القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار»، هذا عنوان الجلسة الثامنة التي ترأسها أ.ديان كونغ نجاشو هودي عميد كلية القانون، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة، وشارك فيها خمسة متحدثين، من كل من تركيا والبرازيل والكويت والمملكة المتحدة، واستعرض أ.ديوسف كاليبكان، عميد كلية القانون، جامعة ابن خلدون، إسطنبول، تركيا، في بحثه «تطور القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار»، دور معاهدات الاستثمار الثنائية (BITS) في التطورات الأخيرة لقانون الاستثمار الدولي من خلال تحليل تجارب معاهدات الاستثمار الثنائية في الكويت وتركيا حيث وقع البلدان ما يقرب من 90 اتفاقية استثمار ثنائية خلقت واقعاً جديداً يقوم على الاستفادة المشتركة.

أما د.نجيش مونيير من كلية القانون، جامعة برازيليا، البرازيل، فقد قدم بحثاً بعنوان: «التنظيم القانوني للاستثمارات الدولية المستدامة»، حيث أشار إلى أن قانون الاستثمار الدولي هو مجال قانوني معروف بمنح مجموعة واسعة من الحماية القانونية للمستثمرين من القطاع الخاص، مشيراً إلى أن مسؤولية الشركات الاستثمارية الاجتماعية أصبحت واحدة من أهم البنود في قانون الاستثمار الدولي.

من جانبه، قدم عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية أ.د.أمين دواس ورقة عمل بعنوان: «القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي: دراسة مقارنة»، استهلها قائلاً: من أجل تعزيز اقتصادها الوطني، تسعى البلدان، وأسيما البلدان النامية، إلى تنظيم وتشجيع الاستثمار الأجنبي، واستجابة لمخاوف المستثمرين الأجانب بشأن المناخ التشريعي للدول المستضيفة، عادة ما تتخلى الدولة عن ممارسة بعض من حقوقها السيادية، من خلال الموافقة على إبرام بنود في عقد الاستثمار الأجنبي بشأن التحكيم والقانون المعمول به.

التوازن بين تشجيع الاستثمار والتنمية

إيسيكس، المملكة المتحدة، قدمت بحثاً بعنوان: «تطور مواجهة الليبرالية الجديدة في قانون الاستثمار الدولي للنظام القانوني المحلي والدولي» بين فيه أن التوليبيرالية هي النموذج السائد في قانون الاستثمار الدولي الذي يرتبط بمجالات القانون الأخرى والمسائل ذات الاهتمام العالمي أو المحلي، وهو الأمر المهم لخلق التوازن.

حماية الاستثمارات في ضوء القانون الدولي

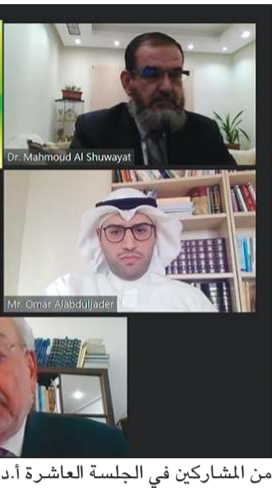
الموازنة بين حق الدولة في الدفع بالنزاع المسلح كقوة دافعة والنزاع لحماية الاستثمارات الأجنبية أثناء النزاعات المسلحة: قراءة في النصوص وممارسات هيئات



المتحدثون في الجلسة التاسعة



المتحدثون في الجلسة العاشرة



المتحدثون في الجلسة الحادية عشر



المتحدثون في الجلسة الثانية عشر

شدد المشاركون في المؤتمر السنوي الدولي السابع لكلية القانون على أهمية الموازنة بين الأولويات الوطنية ومصالح المستثمرين الأجانب، بما يحقق الأهداف المشتركة للطرفين، وذلك من خلال أدوات تشريعية وقانونية وإجرائية. وأضافوا أن وجود قضاي وطني مستقل ومتخصص وسريع في التصدي للمنازعات وحلها من شأنه أن يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، مؤكداً أن هذا الأمر ممكن التحقق من خلال تنمية مهارات القضاة المحليين وتوفير الإمكانيات اللازمة لهم. وأشار المتحدثون إلى أن استخدام التقنيات الذكية المعاصرة يمكنه أن يساعد في تطوير أدوات فصل المنازعات ومن بينها التحكيم.

من جهة أخرى، أكد المشاركون على الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية من شأنها أن تسهل تنقل الاستثمارات المتبادلة وتحقيق الفائدة المشتركة، وهو ما يسهم في رفد القانون الدولي للاستثمار بمزيد من القواعد والسوابق القضائية. وفيما يلي أهم ما جاء في جلسات الجزء الثاني من هذه النقطة:

من جانبها، تحدثت من كلية القانون الكويتية العالمية، «الضوابط القانونية للاستثمار الأجنبي في الدول النامية» مؤرخاً من المجتمع الدولي منذ مطلع القرن التاسع عشر. شهد تحولا اقتصاديا واجتماعيا متائرا بالافكار التي نادت بحرية الفردية الاقتصادية وتحرير التجارة وسيادة مبدأ المنافسة، حيث أصبح لا مفر للسود النامية على اختلاف صناعاتها أو فلسفتها الاقتصادية والسياسية والتنمية، اعتبار أن الاستثمار الأجنبي يمثل أداة التنمية.

الجلسة السابعة: دور القضاء الوطني

الجلسة السابعة وعنوانها: «دور القضاء الوطني في مجال تشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية» ترأسها د.صالح العتيبي، العميد المساعد وعميد القبول والتسجيل بالإليانة في كلية القانون الكويتية العالمية، «الضوابط القانونية للاستثمار الأجنبي في الدول النامية» مؤرخاً من المجتمع الدولي منذ مطلع القرن التاسع عشر. شهد تحولا اقتصاديا واجتماعيا متائرا بالافكار التي نادت بحرية الفردية الاقتصادية وتحرير التجارة وسيادة مبدأ المنافسة، حيث أصبح لا مفر للسود النامية على اختلاف صناعاتها أو فلسفتها الاقتصادية والسياسية والتنمية، اعتبار أن الاستثمار الأجنبي يمثل أداة التنمية.

من جانبها، تحدثت من كلية القانون الكويتية العالمية أ.د.إبراهيم القطان عن: «إجراءات التقاضي المطولة وتأثيرها على أعمال الاستثمار»، مؤكدة أن الاستثمار وخاصة الأجنبي يسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع الناتج المحلي للسود. ولقحت القطان أن المستثمر في تخصصه للبيئة الاستثمارية لا يتحقق فقط من حالة الاستقرار السياسي والمردود الإيجابي واتساق التشريعات بالعدالة، بل يتحقق كذلك من استقرار النظام القضائي ونزاهته وضمان عدم ميله لصالح حكومة الدولة المضيفة للاستثمار.

قضاء مستقل ومحايد وموضوعي

من ناحيتها، تناولت عضو هيئة التدريس بكلية القانون في جامعة قطر د. عبد المحسن البري ود.محمد أبو رجب موضوع «دور القضاء في تشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين: دراسة مقارنة»، حيث أكد أن الاستثمار يعد رافداً من روافد الاقتصاد وداعماً رئيسياً للنمو القومي، ويتطلب جذب الاستثمار توفير مناخ آمن تشريعيًا وقضائيًا يسهم بشكل جلي في ذلك، لأن المستثمر الأجنبي لا يغامر إلا إذا تيقن من وجود قضاء مستقل وفعال يطبق النصوص القانونية بكل حياد بما يحقق العدالة والمساواة.

وانتقل الحديث إلى عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة طهران في الجزائر د.محمد بودة الذي قدم ورقة عمل بعنوان: «التحديات التي تواجه القضاء الوطني للتمويل الإسلامي» وأشار فيه إلى مسألة أولوية اختصاص القضاء الوطني الرسمي للبت في منازعات الاستثمار.

التحكيم بالوسائل الذكية

من جانبه، قدم عضو هيئة التدريس بكلية البريبي الجامعية بسلطنة عمان د.محمد

تسوية منازعات الاستثمار، تحت هذا العنوان قدم د. صلاح الدين بوجلان، كلية الحقوق، جامعة سطيف 2، الجزائر دراسة التي قال فيها إنه غالباً ما تؤدي المواقف المنهجية مثل أعمال الشغب والثورات والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة إلى إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين الأجانب.

المناطق الاقتصادية الخاصة

ترأس هذه الجلسة د.محمد الحساوي، أمين عام اتحاد المصارف الكويتية، وهي بعنوان: «الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة: تجارب ومضوابط» شارك فيها أربعة متحدثين.

استهلها د.خالد الحويلة (قسم القانون) كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الكويت، بدراسة عنوانها: «الضوابط الدستورية بشأن تنظيم المناطق الاقتصادية الخاصة: دراسة تطبيقية نقدية»، حيث أكد أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعد أسلوباً جديداً يتم استخدامه في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

وقدم د.محمد المغربي ود.بلال صنديد، عضوا هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية بحثاً مشتركاً بعنوان: «حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة بين انضباط التنظيم القانوني والإداري ومرور نظام التقاضي (دراسة مقارنة)، مما جاء فيه: لطالما شكل التنافس العالمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سمة رئيسية لاقتصاديات العالم المعاصر في مسعى لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، ومن إرصاصات هذا المنحى العالمي، خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة، الطفرة غير المسبوقة في انتشار المناطق الاقتصادية الخاصة التي عدت إحدى أولويات السياسات الاقتصادية للدول وأهم أساليب استقطاب الاستثمار الأجنبية البها، إذ بلغ عددها (5400) منطقة اقتصادية خاصة بحسب تقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومن المرتقب إنشاء أكثر من (500) منطقة اقتصادية خلال السنوات القادمة.

البيئة والاستثمار

وفي ختام هذه الجلسة قدمت د.هنا ماكينزي، كلية القانون، جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة، بحثاً حمل عنوان: «دور قوانين التقييم البيئي الوطنية والدولية في حماية الاستثمار الأجنبي في المناطق الاقتصادية الخاصة» خلعت من خلاله التطورات الأخيرة في قوانين تقييم الأثر البيئي على الصعدين الوطني والدولي، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الاقتصادية الخاصة، مشيرة إلى أن احترام الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وعنوان: «دور قوانين التقييم البيئي الوطنية والدولية في حماية الاستثمار الأجنبي في المناطق الاقتصادية الخاصة» خلعت من خلاله التطورات الأخيرة في قوانين تقييم الأثر البيئي على الصعدين الوطني والدولي، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الاقتصادية الخاصة، مشيرة إلى أن احترام الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

عنوان: «دور قوانين التقييم البيئي الوطنية والدولية في حماية الاستثمار الأجنبي في المناطق الاقتصادية الخاصة» خلعت من خلاله التطورات الأخيرة في قوانين تقييم الأثر البيئي على الصعدين الوطني والدولي، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الاقتصادية الخاصة، مشيرة إلى أن احترام الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

تفعيل الأدوات الإسلامية الاستثمارية

بدوره ترأس د.راشد سعد الهجري، عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة - جامعة الكويت، وهي بعنوان: «الفاعلون الجدد في مجالات الاستثمار: أبعاد وتحديات» وشارك فيها سبعة متحدثين.

قدم أ.د.عبدالحاميد العلي، رئيس قسم الدراسات الإسلامية والفقه المقارن، في كلية القانون الكويتية العالمية، بحثاً بعنوان: «التحديات المتزايدة لتصويب بوضلة الاستثمار»، تناول فيه هذه القضية من خلال عدد من المحاور، منها: 1- مواجهة تحديات وإشكاليات معاصرة. 2- احتمادات صائبة لتصويب بوضلة الاستثمار في المنوع وذلك في إطار تنظيم قانوني محكم، وعدالة ناجزة، وعيش ورفيد.

أما د.داود سلمان بن عيسى، عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية فقدم بحثاً بعنوان: «دور قضاء التمييز في استثمار وتطوير عقود التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية» قدم من خلاله صورة شاملة عن هذا الموضوع وأقال بان دور القضاء جزء من تطبيقات الحوكمة على المؤسسات كجهة تشريعية، مما يقتضي إبراز دور قضاء التمييز في استقرار وتطوير عقود التمويل والاستثمار، بعد أن انتشرت إجهادات قد تتفاقم في المستقبل ما لم نجد آلية في ضبط هذا الإجهادات، وفق السياسة الشرعية، والأحكام الشرعية، والمحسنة، ومقاصد الشريعة.

د.إيدان ريتشاردسون، كلية القانون، جامعة أيرلندا الوطنية، قدمت بحثاً بعنوان: «تنظيم التمويل الإسلامي المسؤول: استخدام الصكوك في المجالات الاجتماعية والتنمية المستدامة»، أكدت فيه على أن التمويل التقليدي المسؤول

يوفر للمستثمرين فرصة للجمع بين العوائد المالية ونشاطهم الاستثماري. وقد أدى هذا التركيز على الاعتبارات المالية وغير المالية إلى اقتراحات بان هناك أوجه تشابه فطرية بين التمويل المسؤول والتمويل الإسلامي. أما د.اندرو هايش، من جامعة ويلفهامبتون، المملكة المتحدة، فقد قدم ورقة بحثية بعنوان: «الجوانب الاقتصادية المتعلقة بإصدارات السندات الثانوية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية»، أكد فيها أن الترويج الثانوي يعد من أكبر المحالات في زيادة التمويل من قبل الشركات الكبرى ويمكنها من الوصول إلى أسواق الإقراض الدولية. وتشارك كل من أ.عبدالله الكندري، من هيئة الفتوى والتشريع، الكويت، وأ.عمر عبدالجادر، جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم بحث مشترك بعنوان: «الصكوك السائدة كأداة استثمارية في الكويت»، مما جاء فيه: كأدوات دين، فإن الصكوك السيادية هي الاتجاه المالي الجديد المتوافق مع الشريعة الإسلامية والذي تم استخدامه على نطاق واسع من قبل العديد من المؤسسات المالية. وفي العقد الماضي، كانت الصكوك جذابة للحكومات الإسلامية وغير الإسلامية مثل المملكة المتحدة ولوسمبورج. وفي ختام هذه الجلسة قدم د.محمود الشويبات، عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية بحثاً بعنوان: «أسس المنافسة بين المشروعات الاستثمارية وفق المعايير الشرعية والقانونية» حيث أفاد بأنه منذ بدايات الصحة الفكرية الإسلامية في منتصف القرن الماضي، وبالتزامن مع نشأة المؤسسات المالية الإسلامية تولدت الحاجة إلى تصدر المختصين من أهل العلم الفقهي والاقتصادي، لتطوير أساليب ومنتجات مالية وأدوات اقتصادية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الجلسة الحادية عشر

شارك ستاد باحثين في الجلسة الثانية عشر التي ترأسها د.جاسم بشار، عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية، وكانت بعنوان: «توظيف التكنولوجيا في الاستثمار: التحديات والتحويلات».

في بداية الجلسة، قدم د.خالد الدويري، عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية بحثاً بعنوان: «الإطار القانوني لأعمال ومشروعات الذكاء الاصطناعي»، وأقال بان استخدام تقنيات الذكاء

الاصطناعي في مختلف المجالات مما أدى إلى بروز مجموعة التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باعتماد استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي. أما بخصوص تأثير الذكاء الاصطناعي في تطوير الاستثمار، مما يعود بالنفع على الاقتصاد، فقال د.الدويري إن استخدام هذه التقنية الحديثة يحتاج إلى تنظيم من خلال وجود هيئات وتشريعات قانونية وترسيخ الثقافة القانونية اللازمة من خلال تهيئة المجتمع، والتي تؤدي في النهاية إلى تطوير الاستثمار والابتكار في منطقة الخليج العربي آخذين بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

قدم أ.د.محمد عرفان الخطيب، كلية أحمد بن محمد العسكرية، الدوحة، قطر، بحثاً بعنوان: «البيئة الرقمية منطلق لتعزيز البيئة الاستثمارية.. إمكانية اعتبار العقود الإلكترونية مرتكزاً للعقود الذكية». الكفافية والقصور» قدم فيه، وفق منهج تحليلي ونقدي عميق، رؤية تشريعية استشرافية لإمكانية اعتبار العقود الإلكترونية «E-Contracts» مرتكزاً للعقود الذكية «S-Contracts»، في المنظومة القانونية المدنية الكويتية.

من جهته، قدم د. وبرت هوم، من كلية القانون، جامعة أنجليا ريسكين، المملكة المتحدة، بحثاً بعنوان: «تنظيم التكنولوجيا الجديدة للاستثمار العقاري: البلوك تشين وتطبيقات التاجر الإلكتروني أ بي إن بي» حيث قال تكنولوجيا العقارات (Proptech) تعد قطاعاً عالمياً متنامياً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

«دور تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) في حماية المصنوعات الرقمية: مستقبل الإدارة الذكية لحقوق المؤلف»، من عنوان البحث الذي قدمه أ.د. أشرف جابر، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، استهلها بالقول: إذا كانت حماية حقوق المؤلف تعاني، بوجه عام، من أزمة حادة، في ظل تزايد انتهاك تلك الحقوق، فإن هذه الأزمة تبدو أشد حدة بالنسبة لحقوق المؤلف على المصنوعات الرقمية. «تحولات الطاقة تؤدي إلى تغييرات جوهرية في قواعد الاستثمار الأجنبي» هذا هو عنوان الدراسة التي قدمها د. رفائيل هيفرون، جامعة ديندي، المملكة المتحدة، استهلها بالقول: هناك عاصفة مجالا فيه من الأحداث التي تحدث في التجارة الدولية والتي تغير قواعد اللعبة للاستثمار الأجنبي. ومن جانبها تحدثت عضو هيئة التدريس في قسم القانون الخاص بكلية القانون الكويتية العالمية د.اليمامة البريبي عن «تنظيم العقد الإلكتروني في قانون المعاملات الإلكترونية» تناولت قانون المعاملات الإلكترونية الكويتي وما يضيفه منظومة تشريعات الكويت، موضحة أن القانون صدر ليغطي مجالاً فيه من الصعوبات الفنية المعقدة ما يتحدى قدرات وإمكانيات المشرع خاصة في الدول النامية، ومن أهم الإضافات التي يتضمنها القانون هو النص صراحة على حماية الحق في الخصوصية وحق الإطلاع على البيانات بما يتوقع أن يكون له تطبيقات عملية واسعة في المستقبل.



المتحدثون في الجلسة الثالثة عشر

ترأس عميد كلية القانون الكويتية العالمية د.فصل الكندري، الجلسة الثانية عشرة، وهي بعنوان: «مكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار»، وشارك فيها ستة متحدثين. وخلال الجلسة أتى بحث د.معاذ الملا، عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية، بعنوان: «توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والنامول: دراسة وصفيّة مقارنة في بعض جوانبها»، استهلها قائلاً: تتجه دول العالم إلى بناء منظومة ألية ذكية متطورة قادرة على تحقيق التحول الرقمي الذي يعد من أهم دعائم النمو الاقتصادي الحديث، فالقول تسمى جاهدة إلى توفير بيئة جاذبة للتنافس الاستثماري من خلال جلب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم رؤوس الأموال الوطنية من أجل تنمية مواردها المختلفة وصولا إلى مجتمع المعرفة والابتكار. بدوره، قدمت أ.د.سونيا المالكية وغير المالية إلى اقتراحات المتعلقة بإصدارات السندات الثانوية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية»، أكد فيها أن الفساد يؤثر على استقرار وعلامة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع.

أما د.طاهر عباس، د.نادية حميدة، كلية الحقوق، جامعة مستغرام، الجزائر اشتركا في تقديم بحث بعنوان: «أثر الفساد المالي على تطور الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وسبل مواجهته - التجربة الجزائرية نموذجا»، أكد فيه أن الفساد يؤثر على استقرار وعلامة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع.

أما د.محمد حجب، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية تقدم بحثاً بعنوان: «آليات التعاون الدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 دراسة تحليلية حول كيفية اثبات جرائم الفساد واستعادة المتحصلات الناتجة عنها» ذكر فيه أن جرائم الفساد في مختلف أنواعها تشكل تهديداً للمصلحة العامة بالبعد الاقتصادي، بما تخلقه من ضرر على الاقتصاد القومي والموارد والثروات، بحيث إنه يمكن في بعض الأحيان أن تؤدي بالدولة إلى شفير الإفلاس كما هو الحال في لبنان على سبيل المثال.

كما قدم د.صديق محمد سيد، كلية القانون، جامعة ليون 3، فرنسا، بحثاً بعنوان: «الآليات الضريبية والجاذبية الإقلمية للاستثمار»، حيث أشار إلى أن السياسة المالية الجرائم المالية».

الجلسة الثالثة عشر

من جانبه، ترأس د.فصل الفهد، محام دولي وعضو سابق في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتي، الجلسة الثالثة عشرة، وكان عنوانها: الاستثمار: تحديات البيئة وفساد الشركات والنزاع الضريبي» وشارك فيها ستة باحثين تناولوا هذه الموضوع من مختلف جوانبه.

بداية، قدم د.محمد خير الشليل، كلية القانون، جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة، بحثاً بعنوان: «القواعد الجديدة لمكافحة غسيل الأموال في المملكة المتحدة»، قال فيه أن قانون مكافحة غسيل الأموال أصبح قضية عالمية مهمة، حيث تتعرض المؤسسات والمنظمات المالية لضغوط كبيرة للالتزام بإجراءات الرقابة الصارمة والامتثال لها.

أما د.جون ميانان، كلية القانون، سان دييغو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فقدم في بحثه الذي حمل عنوان: «انبعاثات فوكس فاجن الملوثة للهواء: الاختبار الضحية والجرائم ذات الصلة» نظرة شاملة حول هذه المشكلة التي تتحدث صداؤها في كل العالم، وأقال بان شركة فوكس فاجن والشركات التابعة له أحدثت فضيحة تجارية بيئية عالية عندما قامت بتصميم نحو 11 مليون سيارة ديزل تم بيعها في جميع أنحاء العالم خلال

عالم عام 2015، بما في ذلك حوالي 600000 سيارة في الولايات المتحدة. د.محمد نواف الفواعة، كلية القانون، الجامعة الأردنية، قدم بحثاً بعنوان: «الحماية الجزائية للشركات التجارية من جرائم الفساد: دراسة مقارنة في التشريعات الدولية والوطنية» الحالة الأردنية نموذجاً، حيث قال إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2004 شكلت أساساً قانونياً في التعامل مع جرائم الفساد. وقدم الباحثان العمانيان د. سيف بن أحمد الرواحي، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، وأ.هنادي بنت أحمد الخروصية، محامية ومستشارة قانونية، مسقط، بحثاً مشتركاً بعنوان: «دور التشريع الجزائي العماني في مواجهة التهريب الضريبي»، حيث أوضح أن الدول تلجأ في سبيل إدارة وتسبير مراقبتها وتحقق الصالح العام إلى عدة وسائل مالية خاصة كالضرائب، وأن المجتمعات المتقدمة أضحت مؤمنة بان كل إخلال بالضريبة خاصة عن طريق التهريب الضريبي أو الغش الضريبي كإحدى صورته، يترتب عليه عقاب وخيمة تؤدي إلى إعاقة إمكانية الدولة التمويلية. بدوره، قدم د.الحواس زواق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بحثاً بعنوان: «دور وحدود السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

عالم عام 2015، بما في ذلك حوالي 600000 سيارة في الولايات المتحدة. د.محمد نواف الفواعة، كلية القانون، الجامعة الأردنية، قدم بحثاً بعنوان: «الحماية الجزائية للشركات التجارية من جرائم الفساد: دراسة مقارنة في التشريعات الدولية والوطنية» الحالة الأردنية نموذجاً، حيث قال إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2004 شكلت أساساً قانونياً في التعامل مع جرائم الفساد. وقدم الباحثان العمانيان د. سيف بن أحمد الرواحي، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، وأ.هنادي بنت أحمد الخروصية، محامية ومستشارة قانونية، مسقط، بحثاً مشتركاً بعنوان: «دور التشريع الجزائي العماني في مواجهة التهريب الضريبي»، حيث أوضح أن الدول تلجأ في سبيل إدارة وتسبير مراقبتها وتحقق الصالح العام إلى عدة وسائل مالية خاصة كالضرائب، وأن المجتمعات المتقدمة أضحت مؤمنة بان كل إخلال بالضريبة خاصة عن طريق التهريب الضريبي أو الغش الضريبي كإحدى صورته، يترتب عليه عقاب وخيمة تؤدي إلى إعاقة إمكانية الدولة التمويلية. بدوره، قدم د.الحواس زواق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بحثاً بعنوان: «دور وحدود السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

أما د.محمد حجب، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية تقدم بحثاً بعنوان: «آليات التعاون الدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 دراسة تحليلية حول كيفية اثبات جرائم الفساد واستعادة المتحصلات الناتجة عنها» ذكر فيه أن جرائم الفساد في مختلف أنواعها تشكل تهديداً للمصلحة العامة بالبعد الاقتصادي، بما تخلقه من ضرر على الاقتصاد القومي والموارد والثروات، بحيث إنه يمكن في بعض الأحيان أن تؤدي بالدولة إلى شفير الإفلاس كما هو الحال في لبنان على سبيل المثال.

كما قدم د.صديق محمد سيد، كلية القانون، جامعة ليون 3، فرنسا، بحثاً بعنوان: «الآليات الضريبية والجاذبية الإقلمية للاستثمار»، حيث أشار إلى أن السياسة المالية الجرائم المالية».

الجلسة الرابعة عشرة

أما الجلسة الرابعة عشرة والخاتمة فتولى رئاستها د. عيسى العنزري، عضو هيئة التدريس، كلية الحقوق، جامعة الكويت، وشملت عنوان: «تطور تنظيم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية: تجارب دولية»، في بداية الجلسة، تناول أ.د.ستيفن فيرولو، عميد كلية القانون، جامعة سيدني، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، «المبادرات الاستثمارية تحت الرقابة الشعبية: دراسة حالة (ولاية كاليفورنيا)»، والتحديات الدستورية والتشريعية لتحفيز وتشجيع الاستثمار، وتحديد دور وحدود السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في خطط التنمية لتشجيع الاستثمار، مقارنة بما كان الوضع عليه خلال فترة ذروة السياسة الضريبية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

من جانبه، قدم د.مسعود سعودي، كلية الحقوق، جامعة ليون 3، فرنسا، بحثاً بعنوان: «الآليات الضريبية والجاذبية الإقلمية للاستثمار»، حيث أشار إلى أن السياسة المالية الجرائم المالية».

من جانبه، ترأس د.فصل الفهد، محام دولي وعضو سابق في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتي، الجلسة الثالثة عشرة، وكان عنوانها: الاستثمار: تحديات البيئة وفساد الشركات والنزاع الضريبي» وشارك فيها ستة باحثين تناولوا هذه الموضوع من مختلف جوانبه.

بداية، قدم د.محمد خير الشليل، كلية القانون، جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة، بحثاً بعنوان: «القواعد الجديدة لمكافحة غسيل الأموال في المملكة المتحدة»، قال فيه أن قانون مكافحة غسيل الأموال أصبح قضية عالمية مهمة، حيث تتعرض المؤسسات والمنظمات المالية لضغوط كبيرة للالتزام بإجراءات الرقابة الصارمة والامتثال لها.